الأمم المتحدة

A/78/PV.69

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **69**

الخميس، 11 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة براندت (مملكة هولندا).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالقول إن النمسا تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.68).

في حين أن إجراء مناقشة هنا في قاعة الجمعية العامة يمثل دائمًا فرصة إيجابية ورائعة، فمن المؤسف أن نضطر إلى الاجتماع اليوم لأن عضوا دائما في مجلس الأمن، الاتحاد الروسي، عرقل عمل المجلس باستخدام حق النقض (انظر S/PV.9591). وكما يعلم الأعضاء، فقد استخدم الاتحاد الروسي، قبل أسبوعين، حق النقض ضد مشروع قرار كان من شأنه أن يمدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) لمدة عام آخر. وبينما نقدر الفرصة المتاحة لمساءلة أعضاء مجلس الأمن على سلوكهم في التصويت في الجمعية العامة، فمن المؤسف أن هذه المناقشات يجب أن تجري بهذه الوتيرة. وهي نتيجة لكون أعضاء مجلس الأمن يضعون مصالحهم الخاصة فوق مصالح المجتمع الدولي. وقد حدث ذلك مؤخراً فيما يتعلق بحالات النزاع في أوكرانيا وسورية ومالي، وفي وقت سابق من هذا الأسبوع فيما يتعلق بغزة. لقد حدث، وهو يحدث بتكرار مفرط.

كما أن استخدام حق النقض مؤخرا مؤسف لأنه أثر على ملف استفاد من توافق الآراء في مجلس الأمن على مدى السنوات الـ 15 الماضية. وساعد فريق الخبراء، منذ إنشائه في عام 2006، لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها من خلال جمع المعلومات وتحليلها بصورة مستقلة وموضوعية. وتم تمديد ولايته بالإجماع سنويا، وفي حين أن حظر الأسلحة ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزالان قائمين بشكل راسخ، فإن الدول الأعضاء ستواجه صعوبة أكبر بكثير في تلقي نفس المستوى من المعلومات الأساسية التي اعتادت على تلقيها من خلال فريق الخبراء. ويضعف ذلك جهودنا العالمية لتحقيق عدم الانتشار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي الوقت الذي يتعرض فيه النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح لضغوط شديدة بالفعل، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي. ينبغي ألا ننسى الانتهاكات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن الملزمة. إن أعمالها تقوض بالفعل الأمن في المنطقة، وبما أننا نتكلم عن الأسلحة النووية، فإن لذلك تأثيرا واضحا على الأمن على الصعيد العالمي. وهذه ضربة للمجتمع الدولي وللجهود التي نضطلع بها ككل.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المفترض أن يتصرف المجلس بالنيابة عن الدول الأعضاء. وللأعضاء الدائمين في المجلس، كما نعلم جميعا، حق النقض، ولكن حق النقض هذا يضع مسؤولية خاصة على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس. وينبغي ألا يؤدي إلى حالة تُعرقَل فيها آليات المجلس، في الواقع، في أداء واجباتها بفعالية، وللأسف فإن حق النقض الذي استخدم في الأسبوع الماضي يؤدي إلى مثل هذه الحالة تماما.

إن استخدام حق النقض بدافع المصلحة الوطنية يشكل مصدر قلق بالغ. وفي هذه الحالات، نحتاج إلى النظر بجدية في تعزيز دور الجمعية العامة. وكما نعلم، فإن مسؤولية المجلس عن صون السلام والأمن ليست حصرية.

وعندما يكون المجلس غير قادر على التصرف، تكون الجمعية العامة قد وضعت نفسها في مقعد القيادة وتولت المسؤولية، وفقاً للفقرة 2 من المادة 11 من الميثاق. ولا يوجد أي عائق قانوني أمام اضطلاع الجمعية العامة بهذا الدور التنفيذي من خلال العمل التكميلي. وفي رأينا، تقع حتى على عاتق الجمعية العامة مسؤولية التدخل في الحالات التي يعجز فيها مجلس الأمن عن التصرف بفعالية. ولذلك، ندعو المجلس إلى إعادة النظر في قراره وإيجاد طريقة تمكن فريق الخبراء من مواصلة عمله. ونحن في الجمعية العامة، ينبغي لنا أن نرصد عن كثب تداعيات تقاعس المجلس عن العمل في هذا الملف، ونحتفظ بحقنا في العودة إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة لمناقشة السبل المحتملة التي يمكن للجمعية العامة أن تساعد بها. وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب بإيجاز عن تقديرنا الكبير للعمل الذي قام به فريق الخبراء. فقد قدم تقييمات وتحليلات وتوصيات مستقلة وموضوعية ومستندة إلى الحقائق تتعلق بتطبيق نظام عدم الانتشار على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعد تقارير الفريق مصدرا بالغ الأهمية للمعلومات لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تأكدت كفاءته المهنية في الآونة الأخيرة خلال الإحاطة المقدمة بشأن تقريره الأخير (انظر S/2024/215).

واسمحوا لي أن أشدد على نقطة واحدة فيما يتعلق بالحجة التي سمعناها في بعض الأحيان فيما يتعلق بالفريق. نعم، صحيح أن الفريق جزء من الآلية التي أنشئت ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – ولكن لسبب وجيه. ويشكل الفريق جزءا من آلية وأداة فعالة من أدوات المجتمع الدولي للرد على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وقد تم فرض حظر الأسلحة ونظام عدم الانتشار بموجب قرار مجلس الأمن 1718 (2006) كرد فعل على برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية والقذائف التسيارية. ونأسف لأن أنشطة الانتهاكات الأخيرة ما زالت تقف عائقا أمام التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المؤسف أن الهيكل العالمي لعدم الانتشار قد تم إضعافه بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن. وهذا يقوض جهود الأمم المتحدة لمعالجة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ويقلل من الأمن العالمي. واسمحوا لي أن أكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى إعادة النظر في قراره وتزويد لجنة القرار 1718 بالدعم اللازم من فريق الخبراء. وبخلاف ذلك، ينبغي للجمعية العامة العودة إلى هذه المسألة والنظر في سبل بديلة. لا يمكننا تحمل انعدام الأمن في ملف الأسلحة النووية، سواء في المنطقة أو على مستوى العالم.

السيد فرانسا دانيس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف البرازيل لعدم تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بسبب استخدام حق النقض مرة أخرى في مجلس

الأمن (انظر S/PV.9591). ولئن كان فريق الخبراء ليس مثاليا، كما هو الحال في معظم الأفرقة، إلا أن فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 قام بدور حاسم في جمع المعلومات حول الملف المعروف بغموضه. وكان عمله قيماً بشكل خاص لأنه كان متوازناً، حيث جلب آراء مجموعة واسعة من الخبراء، وبسبب تناقص عدد مصادر المعلومات عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنوات الأخيرة. ومن دون الفريق، نخشى أن تصبح مصادر معلوماتنا أضيق نطاقا وأكثر أحادية. ونتيجة لذلك، ستصبح صورتنا عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مكتملة وعرضة للتحيزات. وهذه خسارة صافية للجميع، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكانت تقارير الفريق المنتظمة عن الحالة الإنسانية وأثر الجزاءات تذكرة دائمة بضرورة تحسين نظام الجزاءات ليكون أكثر فعالية وأقل عبئاً على السكان المدنيين والاقتصاد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه خسارة سلبية بشكل خاص للجميع.

ولا يزال هناك متسع من الوقت قبل انتهاء ولاية فريق الخبراء الحالية في 30 نيسان/أبريل. ونحث أعضاء المجلس على استغلال ذلك الوقت بشكل مثمر في محاولة أخرى للتوصل إلى حل وسط تمس الحاجة إليه. التسوية صعبة. قد يبدو الأمر غير عادل أو غير معقول أو ببساطة لا يمكن الدفاع عنه سياسياً. ومع ذلك، فإن المجلس، وفي الواقع الدبلوماسية بشكل عام، مبنيان على الحلول الوسط. وذلك لسبب بسيط هو أن التسوية لا تزال أفضل من البديل، وهو ملف لا وثائق ولا حقائق يمكن تشاطرها فيه. وعندما يتعلق الأمر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذا الاحتمال يعد بجعل الملف الصعب مستحيلا، وهو ما سينعكس على المجلس والأمم المتحدة بأسرها. إنه احتمال يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنبه.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما شغلت كندا موقع رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا في عام 1999، التي انبثقت عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 864 (1993) بشأن أنغولا، عمل أحد أسلافي، السفير روبرت فاولر، مع نظرائه في مجلس الأمن على إنشاء أول فريق خبراء على الإطلاق لنظام جزاءات للأمم المتحدة. وقدم الفريق لأعضاء المجلس تقييمات موثوقة ومستقلة، كما قدم توصيات لإنهاء النزاع. ثم استُخدم النموذج لدعم جزاءات الأمم المتحدة في سيراليون وليبيريا. وبمرور الوقت، اعتمد المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها على أفرقة الخبراء لتعزيز فعالية جزاءاتها. لقد كانت ولا تزال أدوات هامة – ليس فقط للمجلس، ولكن أيضا لعضوية الأمم المتحدة الأوسع. وهي تزودنا بمعلومات هامة لضمان الامتثال لجزاءات مجلس الأمن، الأمر الذي يعزز قدرتنا على الامتثال للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، أي تنفيذ قرارات المجلس. ومع ذلك نجد أنفسنا الآن في وضع رأى فيه عضو دائم في المجلس، وهو الاتحاد الروسي، أنه من المناسب تقويض تلك الأدوات والقضاء عليها. وأحدث الأمثلة على ذلك إساءة استخدام روسيا لحق النقض (انظر S/PV.9591) لإنهاء ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما وصف العديد من المتكلمين من على هذا المنبر خلال اليومين الماضيين، كان استخدام حق النقض هذا غير مسؤول على الإطلاق. وهو ما يتعارض مع مسؤوليات روسيا نفسها بموجب الميثاق، ويستحق بجدارة قلقنا وإدانتنا المشتركة، وكذلك حث المجلس على معالجة المسألة بطريقة تضمن عودة فريق الخبراء إلى عمله. ستؤدي تصرفات روسيا إلى تقويض فعالية جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهي الجزاءات التي دعمتها روسيا نفسها منذ ما يقرب من 20 عامًا. ولن يحصل المجتمع الدولي بعد الآن على المعلومات والتوصيات الموثوقة والمستقلة التي كان يقدمها الفريق لأكثر من 15 عاماً.

لكن هناك مسائل أخرى أيضا. سيعاني الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث سيتم تفكيك عنصر أساسي من عناصر نظام جزاءات الأمم المتحدة أمام أعيننا. ومن المهم أن نذكر أنفسنا، بالنظر إلى المفارقة الرهيبة في مناقشة اليوم، أن الاتحاد السوفياتي كان حاضرا عند إنشاء الأمم المتحدة نفسها، بل كان أيضا جزءا لا يتجزأ من إنشاء أي بنية هشة لدينا لمنع وقوع كارثة نووية. وببطء، لكن بثبات، قمنا ببناء مؤسسات وتوقيع معاهدات لوقف التجارب النووية في الغلاف الجوي من أجل التعامل مع احتمالات الانتشار

النووي وعواقبه الرهيبة، وكلها تم التفاوض بشأنها بعناية مع الاتحاد السوفياتي السابق ثم روسيا لاحقاً، وفي كل ذلك، كانت روسيا نفسها متورطة بشدة في الضغط من هذا المنبر ومن جميع المنصات في كل أنحاء العالم، وفي جميع المفاوضات بشأن المعاهدات في مؤتمراتنا التي عقدت في نيويورك وجنيف.

وكانت روسيا مهندس ذلك الهيكل. والآن نجد أنفسنا في موقف مثير للسخرية حيث قررت روسيا من جانب واحد اتخاذ خطوات منفردة لإنهائه. وسوف تتشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة توسيع برنامجها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل وبرامجها للصواريخ التسيارية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف الأنشطة التي تدر عائدات لبرامجها غير المشروعة في مجال الأسلحة، بما في ذلك الأنشطة السيبرانية الخبيثة التي كشف عنها الفريق نفسه.

ربما – وهذا أمر يجب أن نفهمه – يكون هذا هو بالضبط المغزى من قرار روسيا المتهور حقًا. ويأتي إنهاء عمل الفريق وسط تعاون غير مسبوق بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهي علاقة مثيرة للقلق أبلغ عنها الفريق والعديد من المصادر الموثوقة الأخرى. إن القذائف التسيارية وغيرها من المواد التي تقدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا في انتهاك لجزاءات المجلس تدعم الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، والتي، بالمناسبة، أدانتها الجمعية في مناسبات عديدة. وعلاوة على ذلك، فإن كون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك القانون الدولي ليس موضع خلاف. والجزاءات التي فرضها المجلس هي رد مباشر على التهديد الخطير الذي يشكله برنامج الأسلحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلام والأمن الدوليين. ولم يتبدد التهديد. بل في الواقع، ازدادت حدته، ولهذا السبب لا تزال الجزاءات سارية المفعول. فما الذي تغير؟ حسنًا، سأخبر أعضاء الجمعية بما تغير. تحتاج إحدى الدول الآن إلى تلك الأسلحة بالذات لمواصلة حربها غير القانونية، ولذلك اختارت إضعاف عمل المجلس وتوفير غطاء لانتهاكاتها. ولذلك، دعونا نطلق على حالة استخدام حق النقض تلك ما هي عليه: صفقة عُقدت خلف الكواليس، بكل بساطة ووضوح. تحصل روسيا على الأسلحة التي تحتاجها لتدمير أوكرانيا وتحصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حماية روسيا في مجلس الأمن. إنها عبارة عن مبادلة للحصول على أسلحة مقابل الحماية – لا أكثر ولا أقل. ولم يكن الفساد يوما بهذه السخرية.

(تكلم بالفرنسية)

إن سكان شبه الجزيرة الكورية وشرق آسيا، الذين يعيشون ليلاً ونهاراً تحت تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العدوانية، هم الآن أقل أمناً. فالأوكرانيون الذين يتحملون وطأة الطموحات الإمبريالية الروسية لكنهم يقاومونها، هم الآن أقل أمانًا. نحن جميعاً أقل أماناً.

ويجب أن أضيف أن كندا تشعر بخيبة أمل أيضا إزاء امتناع الصين عن التصويت على هذه المسألة. وهو ما يثير التساؤل كيف بمكن لبلد مجاور لبلد ناشر للأسلحة النووية أن يعلن على الملأ تأييده للجنة الجزاءات وفريق الخبراء، ولكنه لا يستطيع أن يصوت تأييدا لمشروع قرار (S/2024/255) كان من شأنه أن يضمن عملهما بشكل صحيح. وكان ينبغي لروسيا أيضا أن تمتنع عن التصويت وفقا للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، استخدمت حق النقض للوقوف في وجه أداة أساسية تحت تصرفنا وتقويض قدرتنا الجماعية على ضمان الامتثال لميثاق الأمم المتحدة. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تفعل فيها ذلك. فقد عرقلت روسيا عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفرضت روسيا حق النقض من جانب واحد على فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بالقرار 2374 (2017) (انظر S/PV.9408). وفي كلتا الحالتين، من الذي ارتكب أو أيد الانتهاكات التي أبلغت عنها أفرقة الخبراء؟ من؟ روسيا. متى سينتهي هذا الأمر؟ هل سنستمر في السماح لبلد بإلحاق الضرر بالمؤسسات والأدوات التي صنعناها معًا؟ هذا ليس سؤالاً بلاغياً. سأقدم الإجابة: لا، بالتأكيد لا. ولا يمكن للجمعية العامة أن تسمح باستمرار العمل كالمعتاد.

(تكلم بالإنكليزية)

ربما تعتقد روسيا أنها باستخدام حق النقض ضد ولاية الفريق المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها ستحمي نفسها

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التدقيق بطريقة ما. كما نقول في كندا، فرصة سمينة. وروسيا مخطئة. كندا ستواصل الامتثال الكامل لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي لا تزال سارية وملزمة قانونًا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها بالضبط.

وسنواصل رصد التهرب من الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة والرد عليه ومساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأصبح الرصد المستقل للامتثال لنظام الجزاءات الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل نفس الشيئ. وتقف كندا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الشركاء للرد على استخدام روسيا لحق النقض، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات من قبل الجمعية.

وهنا، أود أن أقول، في الختام، إننا نؤيد تماما تعليقات كل من تكلم بعد ظهر اليوم – زميلي من النمسا وزميلي من البرازيل. وقد ناشد زميلي من البرازيل المجلس العودة إلى العمل وإيجاد حل وسط والقيام بما يتعين عليه القيام به للتأكد من عدم تقويض فريق الخبراء والسماح له بالاستمرار في عمله. ولكن، كما قال زميلي من النمسا، إذا لم ينجح ذلك، فإن الجمعية العامة لن تذهب بعيدا. فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، أخذت الجمعية على عاتقها الاستجابة عندما يكون مجلس الأمن عالقاً، عندما يكون مجلس الأمن مجمداً، عندما يتم تقويض مجلس الأمن. وهذا بالضبط ما نراه الآن. وإذا وجدنا أنفسنا، بعد الموعد النهائي في 30 نيسان/أبريل، في وضع لم يتصرف فيه المجلس، فإننا بالتأكيد سننضم إلى النمسا والعديد من الدول الأخرى لإيجاد طريقة لكي تقوم الجمعية بعملها، لحماية أمن العالم، وضمان تطوير هيكل عدم الانتشار لا تقويضه، ولكي نطمئن أنفسنا، بكل بساطة، إلى أن هذين البلدين – روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – لن يفلتا من العقاب.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): على مدى ما يقرب من 18 عاما، ظل نظام الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1718 (2006) عنصرا أساسيا في التحدي الهام الذي يواجهه المجتمع الدولي المتمثل في وقف سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وشكل ردا أساسيا على سلوك النظام الخطير.

لقد شهدنا مراراً وتكراراً مدى أهمية نظام الجزاءات 1718، منذ إنشائه، في ضوء الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جميع الجبهات – منصات إطلاق القذائف التسيارية العدائية ومناورات الفضاء الخارجي في تناقض صارخ مع قرارات مجلس الأمن؛ والسلوك الإقليمي المتهور للنظام، والذي يهدد جيرانه؛ وتورطه في انتشار الأسلحة وتوريدها إلى الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وتحديدًا في الشرق الأوسط، بما في ذلك وصولها إلى أيدي حماس التي استخدمت تلك الأسلحة في مهاجمة إسرائيل.

وإلى جانب ذلك، يشهد العالم أيضا الأعمال الإجرامية والخبيثة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مستوى العالم في مجالي الهجمات الإلكترونية وسرقة العملات المشفَّرة. وكانت هذه الأفعال وغيرها مصدر قلق دولي كبير لسنوات. وعلاوة على ذلك، تُظهر الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة اتجاهاً متزايداً في سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك الحظر، مع ورود تقارير عن عمليات تبادل جديدة للأسلحة والتكنولوجيا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ومن الواضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أنه إذا أردنا إيقاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن نظام القرار 1718 حيوي وضروري للغاية للحفاظ عليه.

ومنذ عام 2009، أصبح فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) يشكل جزءا لا يتجزأ من نظام القرار 1718 (2006) وجزءا أساسيا من تلك اللجنة، من خلال تقديم تقييمات مستقلة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تصرف بشفافية وحيادية وكان وقائعيا. وزود الدول الأعضاء بالقدرة على فهم المجالات التي يعمل فيها نظام القرار 1718 بشكل جيد وأين توجد ثغرات. وكانت التقارير هامة في

فضح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تهربت من التزاماتها، وفي فهم كيفية قيامها بذلك وفي تسليط الضوء على من ساعدها في ذلك وكيف. لقد كان لعمل الفريق وتقاريره دور حاسم في إثارة أسئلة هامة فيما يتعلق بكفاءة نظام الجزاءات، وهي أسئلة مثل تلك الواردة في التقرير السنوي الأخير (انظر S/2024/215) بشأن كيفية استخدام حماس الأسلحة المصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضد إسرائيل أو كيف أصبحت جزءًا من الحرب في أوكرانيا.

إن عرقلة نشاط الفريق هو ضربة لجهود مجلس الأمن في حماية السلام والأمن. والهدف من عرقلة نشاطه هو إتاحة إمكانية الإفلات من العقاب لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن عرقلة الولاية وإيقاف الفريق هو محاولة لطمس الشفافية وإسكات الحقيقة. وتؤدي عرقلة عمل الفريق إلى إضعاف قدرة مجلس الأمن على التصرف.

وتأسف إسرائيل لمحاولة روسيا إضعاف نظام القرار 1718 وإسكات فريق الخبراء المنشأ في إطاره. ويجب تعزيز أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لا إضعافها. وهذا هو الحال بالنسبة لجميع أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتوسع العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو فيما يتعلق بسعي إيران للحصول على أسلحة نووية وأنشطتها الإقليمية الخبيثة مع الانتهاكات المستمرة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) أو فيما يتعلق بنقل إيران المنهجي للأسلحة إلى حزب الله في انتهاك لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) وانتهاكات إيران لقرار مجلس الأمن 2216 (2015) ما يؤدي، من خلال تسليح للحوثيين، لتهديد أمن الطرق البحرية في البحر الأحمر.

لقد علمتنا التجربة أن الأنظمة المارقة والمنظمات الإرهابية لا يمكن إيقافها إلا عند مواجهتها بدرع صلب من الإجراءات، بما في ذلك إحكام القبضة الحديدية من الجزاءات. وتؤيد إسرائيل أنظمة الجزاءات القوية التي يفرضها مجلس الأمن في قراراته وما تؤديه من عمل هام، بما في ذلك ما تقوم به أفرقة الخبراء المنشأة بموجبها. إننا ندعو إلى الاستئناف الفوري لفريق الخبراء 1718 وإلى إسناد ولاية تسمح له بأداء مهامه الحيوية بسرعة وفي إطار ولاية طويلة الأجل وذات نطاق واسع قدر الإمكان.

وإذا لم نتحرك لحماية أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن عندما يتم إضعافها عمداً، فلا يجب أن نتفاجأ لاحقاً عندما لا نجدها موجودة لحمايتنا.

السيد غوميث هيرناندیث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن أسفنا لما جرى من استخدام لحق النقض في التجديد السنوي لولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591). إننا نعلم من التجربة أهمية فريق الخبراء لحسن سير عمل اللجنة.

إن إسبانيا، إلى جانب الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، تضع ضمن أولوياتها الدفاع عن البنية الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتعزيزها، وهما أمران أساسيان للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، فإننا ندين البرامج النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك التنفيذ الصارم للجزاءات المنصوص عليها فيها.

إن استخدام روسيا لحق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) ليس سوى دليل آخر على استخفاف روسيا بالشرعية الدولية ومحاولاتها تقويض أسس الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وسيعيق هذا الاستخدام لحق النقض عمل اللجنة في إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية.

وعلى الرغم من هذا القرار غير المقبول من جانب روسيا، تظل الرسالة واضحة: لن يعترف المجتمع الدولي أبداً بكوريا الشمالية كدولة نووية. وطالما لم يتم إحراز أي تقدم نحو عملية دبلوماسية تؤدي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، فسيبقى المجتمع الدولي متحداً في التطبيق الصارم للجزاءات المتفق عليها، وستبقى روسيا معزولة في تحديها لقرارات مجلس الأمن.

وبالمثل، فإن استخدامها لحق النقض ضد استمرارية عمل فريق الخبراء ليس أكثر من محاولة واضحة لإخفاء إمدادات الأسلحة التي تتلقاها من بلد خاضع لجزاءات الأمم المتحدة، والتي تستخدمها أيضاً في هجماتها المستمرة ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، مما يفاقم معاناة السكان المدنيين في أوكرانيا في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، تكرر إسبانيا مرة أخرى إدانتها القاطعة لعدوان روسيا المسلح على أوكرانيا، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قواتها المسلحة من كامل أراضي أوكرانيا.

وتدين إسبانيا المساعدة التقنية والعسكرية التي تقدمها روسيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقابل توريد الأسلحة. وهذا النقل للتكنولوجيا من قبل روسيا تستخدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير برامجها التسيارية والنووية. إننا نطالب بالوقف الفوري لتلك الأنشطة غير المشروعة التي تؤدي إلى تصعيد التوترات، مع استمرار إطلاق القذائف التسيارية المقترن بخطاب مثير للقلق يدعو إلى الحرب، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

وتؤكد إسبانيا من جديد دعمها الكامل لنظام جزاءات الأمم المتحدة، الذي تشكل لجنة الـ 1718، المسؤولة عن تنفيذه، عنصراً رئيسياً فيه، وستواصل دعم العمليات والمبادرات الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب ماليزيا عن تقديرها لعقد الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم، في أعقاب استخدام حق النقض في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 28 آذار/مارس، في إطار بند جدول الأعمال "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" (انظر S/PV.9591). وفي سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، فإن المناقشات من هذا النوع هي وسيلة لزيادة المساءلة، ريثما يتم تنظيم استخدام حق النقض وإلغاؤه في نهاية المطاف.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الفعالة الوحيدة ضد استخدام أدوات الحرب والدمار البغيضة هذه أو التهديد باستخدامها. أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، فإن ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات المتعلقة ببرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامج القذائف التسيارية وأثرها على السلام والأمن الدوليين. وندين سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تنفيذ تلك البرامج، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوترات وعدم الاستقرار ويعيق آفاق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وتحث ماليزيا بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية وغير قانونية أخرى، والتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها الدولية، والوقف الفوري لبرامجها النووية والتسيارية.

كما نؤكد من جديد على ضرورة ضبط النفس من قبل جميع الأطراف المعنية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى استئناف الحوار من أجل تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، لا سيما في ظل الضغوط المتزايدة على الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب مجلس الأمن الذي يجب أن يولي الاعتبارات الإنسانية الحقيقية الأهمية الواجبة عند الاضطلاع بولايته.

وتأسف ماليزيا لعدم وجود توافق في الآراء في مجلس الأمن فيما يتعلق بتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006). ويحدونا الأمل في أن يكثف أعضاء مجلس الأمن الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى تقارب في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

السيد كولهانيك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تشيكيا بيان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/78/PV.68). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نأسف بشدة لأن حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي (انظر S/PV.9591) قد منع مجلس الأمن من تمديد ولاية فريق الخبراء

التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نرحب بمناقشة اليوم في إطار البند 63 من جدول الأعمال، ”استخدام حق النقض“، الذي يزيد من المساءلة والشفافية في استخدام حق النقض بشكل عام وفي هذه الحالة المحددة التي نناقشها.

وقد بررت روسيا عرقلتها للعمل الهام الذي يقوم به فريق الخبراء المعني بتقصي الحقائق بالادعاء بأن الحالة قد تغيرت. والواقع أن هذا أمر يمكننا أن نتفق عليه – فقد تغيرت الحالة بالفعل مقارنة بالوقت الذي كانت تؤيد فيه روسيا اتخاذ سلسلة من قرارات مجلس الأمن التي أدانت تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية وبرنامجها النووي.

أما اليوم، فلم يعد بإمكان روسيا أن تتحمل تكلفة الإعراب عن قلقها من تكديس كوريا الشمالية للأسلحة النووية كونها تحتاج إلى أن تمدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشحنات ضخمة من الذخيرة ليتسنى لها مواصلة عدوانها العسكري على أوكرانيا. ولا يمكن لأي ورقة تين تخصفها روسيا أو لأي قصة تلفقها أن يخفي تلك الحقيقة.

لقد اضطلع فريق الخبراء بدور حاسم الأهمية في رصد تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يكن فريق الخبراء هيئة سياسية – بل كان أداة مهمة لمجلس الأمن في التصدي لأعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزعزعة للاستقرار، ولذلك دعمت تشيكيا عمله.

لقد عُهد إلى مجلس الأمن بمسؤولية الحفاظ على السلام والأمن باسم المجتمع الدولي وينبغي له أن يقوم بذلك من أجل مصلحتنا الجماعية. وقد اتُّخذت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهي القرارات 1695 (2006) و 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016) – بموجب الفصل السابع، مما يجعلها ملزمة قانوناً لكل من روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، علاوة على كافة الدول الأعضاء الأخرى. وعليه، فإن عمليات نقل الأسلحة التي تجري الآن تشكّل انتهاكاً واضحاً لتلك القرارات. ونكرر هنا دعوتنا القوية لكل من روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقف فوراً عن هذه الأنشطة.

وتتيح مناقشة هذه المسألة اليوم في الجمعية العامة فرصة ممتازة للمجتمع الدولي للإعراب عن عزمه على الإبقاء على الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال سارية المفعول. وما من شك في أن السماح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمواصلة تعزيز قدراتها النووية يضر بالأمن العالمي. فهي مسألة تتجاوز بكثير حدود الشؤون الإقليمية. ولذلك نأمل أن نتمكن اليوم من حث الدولتين المذكورتين بشكل جماعي على التصرف بمسؤولية.

السيدة بيريتا تاسانو (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): يعرب وفد أوروغواي عن تقديره لرئيس الجمعية العامة على دعوته الأعضاء إلى الاجتماع بما يتفق مع القرار 262/76 بشأن جلسة مجلس الأمن المعقودة في 28 آذار/مارس (انظر S/PV.9591)، التي استُخدم فيها حق النقض لمعارضة تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتشدد أوروغواي، بوصفها مدافعاً قوياً عن السلام والاستقرار في المنطقة، على أهمية الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في ذلك الصدد، بات من الضروري أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتعمل بشكل جماعي للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، تؤكد أوروغواي أهمية استمرار عمل هذا الفريق. فاللجنة تضطلع بدور حاسم في رصد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ تلك التدابير بفعالية. ونحث كافة الدول الأعضاء على دعم تجديد ولاية

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) وتوفير الموارد اللازمة ليتسنى لها الاضطلاع بعملها بفعالية.

علاوة على ذلك، تعيد أوروغواي تأكيد موقفها الثابت المعارض لاستخدام حق النقض في الحالات التي يعوق فيها تحقيق الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. إن حق النقض امتياز يجب ممارسته بأقصى قدر من المسؤولية وبما يتماشى مع مبادئ الإنصاف والشفافية والمساءلة. ومن الضروري أن تحافظ كافة الدول الأعضاء على روح التعاون والالتزام في سعيها إلى تحقيق الأهداف المشتركة، لا سيما في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ختاماً، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها بصون السلم والأمن الدوليين وتدعو مجلس الأمن إلى العمل على التصدي للتحديات التي تطرحها أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتجديد ولاية فريق الخبراء. وسنظل متمسكين بدعمنا لتعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في سعينا الجماعي لإيجاد عالم أكثر أماناً.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة وفقاً للقرار 262/76.

لقد خرجت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية بهدف الحيلولة دون وقوع هذه الكارثة مرة أخرى. ومنذ ذلك الحين، وقعت مع الأسف العديد من الأحداث التي كان لها تأثير سلبي على المؤسسات التي كانت تهدف إلى درء خطر نشوب حرب نووية، التي لا يزال من غير الممكن تصور عواقبها.

وتقع على عاتقنا، بصفتنا دولة عضواً في الأمم المتحدة، مسؤولية خاصة وجسيمة في التصدي للتهديدات الوجودية التي تواجه عالمنا والتعهد جماعياً، بصفتنا المجتمع الدولي، باحترام التزاماتنا بنزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقف العسكرة، بدلاً من التنافس والمجابهة والنزاع.

وأود أن أؤكد من جديد أن أي تهديد أو استخدام للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يخلف عواقب إنسانية كارثية. واليوم، نشهد تصاعداً في التهديدات باستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وليس بمقدور أي دولة أن تتعامل مع العواقب الفورية أو الطويلة الأجل المترتبة عن استخدام السلاح النووي. وليس باستطاعة عالمنا أن يتحمل أزمة عالمية ناجمة عن استخدام الأسلحةالنووية.

ولا تزال المملكة المغربية مقتنعة تماماً بأن الأسلحة النووية لا تشكّل ضمانة لتحقيق الأمن ولا تكفل الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك جعلت المملكة المغربية التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين خياراً استراتيجياً يدل على التزامها الراسخ بالسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تمسكها بأعمال المبدأ الأساسي للتسوية السلمية للنزاعات. ويضطلع المغرب بدور نشط في تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، لا سيما من خلال استضافة الاجتماع السياسي الأفريقي في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي عُقد في مراكش بالمغرب، في 31 كانون الثاني/يناير.

وعلى نفس المنوال، نرى أن أفرقة الخبراء تضطلع بدور رئيسي في تيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفي تقديم تقارير محدثة وجوهرية للجانها المعنية. والواقع أن المغرب قد حافظ دائماً على تعاون وثيق مع لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ويرى أن عملها يشكّل قيمة مضافة في تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.68)، وأود أن أضيف إليه بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نأسف بالغ الأسف لاستخدام روسيا حق النقض (انظر S/PV.9591) للحيلولة دون تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006). تعتمد دول مثل سلوفينيا اعتماداً كبيراً على ما يضطلع به الفريق من أنشطة رصد وتقييم مستقلة ومهنية لتنفيذ الجزاءات. فالرؤى التي تصل إلينا حول أساليب انتهاك الجزاءات التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، مثل تمويل برنامجها لأسلحة الدمار الشامل من خلال أنشطة سيبرانية خبيثة، لا تقدر بثمن. ومن الأهمية بمكان أن تتاح لعموم أعضاء الأمم المتحدة إمكانية الاطلاع على التقييمات المهنية والموضوعية التي تُوجِّه أنشطة المجلس فيما يتعلق بنظام الجزاءات. ووحده فريق الخبراء الذي يعمل بكامل طاقته قادر على توفير ذلك.

فهناك سبب وراء فرض الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذا ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكفل على الفور التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بهدف تفكيك جميع برامجها للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامجها للقذائف التسيارية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، ووقف جميع الأنشطة ذات الصلة. وحتى ذلك الحين، سنواصل دعوة كافة الدول إلى أن تنفذ كامل الجزاءات القائمة تنفيذاً فعالاً.

ومن المثير للقلق أن روسيا استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار تقني (S/2024/255) تحديداً في الوقت الذي بدأ فيه فريق الخبراء التحقيق في الأدلة التي ظهرت بشأن شراء روسيا للأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما القذائف. ويشكّل ذلك انتهاكاً خطيراً للعديد من قرارات مجلس الأمن ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وأؤكد مرة أخرى أن ذلك يبرز الحاجة إلى إجراء تحليل وتقييم مستقلين، وهو ما لا يمكن لغير فريق الخبراء أن يوفره.

وقد شاركت سلوفينيا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، في المفاوضات بشأن مشروع القرار بحسن نية وقدمت تنازلات صعبة بهدف التأكد من استمرار العمل الجيد الذي قام به فريق الخبراء في تقديم الدعم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) والمجلس. ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون البنَّاء، وندعو روسيا إلى أن تحذو حذونا.

السيدة جانينا (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.68). وأود بصفتي الوطنية أن أثير النقاط التالية بإيجاز.

أولاً، إن استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر مؤسف وغير مبرر. فممارسة حق النقض هنا بمثابة ترخيص لنظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواصلة برامجه غير المشروعة وغير القانونية لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والأسلحة النووية. علاوة على ذلك، نعرب عن خيبة أملنا لأن الاتحاد الروسي لم يستجب لدعوة الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد سلس لتجديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانياً، يؤسفنا أن الاتحاد الروسي قد منح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بممارسته حق النقض ضد فريق الخبراء، مزيداً من الفرص للتصرف بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن بدلاً من تعزيز الحفاظ على الاتفاقات والالتزامات المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة والامتثال لها، بما في ذلك الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، معرضاً بذلك شعب شبه الجزيرة الكورية والمجتمع الدولي لمزيد من التهديدات المرتبطة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية. لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على مدى عامين متتاليين، عدداً لا يحصى من القذائف التسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات، ولم يصدر عن مجلس الأمن أي رد فعل حتى الآن.

ثالثاً، تعرب ألبانيا عن أسفها لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنقل الأسلحة إلى موسكو ولاستخدام تلك الأسلحة في العدوان الروسي على أوكرانيا. وينبغي أن تلتزم روسيا بقرارات مجلس الأمن التي تحظر بوضوح أي صادرات أو واردات للأسلحة يكون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضلع فيها.

رابعاً، نشجع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل معاً من أجل تعزيز عمل اللجنة، بما في ذلك من خلال الوفاء بولايتها

التقنية على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن 2375 (2017)، بالإضافة إلى إيجاد سبل للتصدي للتهديدات السيبرانية القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويساور ألبانيا قلق بالغ إزاء الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يجب لأحد، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أن يشجع الانتهاكات السافرة لقرارات مجلس الأمن التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد استخدمت دولتان حق النقض ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الماضية دعماً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تكتفي بيونغ يانغ بتجاهل المجلس وقراراته. وليس ذلك بالسبيل للمضي قدماً، فعلى المجلس أن يتصرف بمسؤولية ويتصدى للتهديدات التي يتعرض لها السلام الإقليمي والعالمي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم ألبانيا لمسار إيجاد حل دبلوماسي للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونواصل دعم كافة الجهود الصادقة الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تشكّلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال مساعي الدبلوماسية الوقائية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لكفالة إنهاء النظام كامل برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والأسلحة النووية بشكل شفاف وشامل ولا رجعة فيه.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر الولايات المتحدة الفرصة التي أتيحت لها للانضمام إلى هذه المناقشة بشأن استخدام روسيا لحق النقض، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

لقد استخدمت روسيا في 28 آذار/مارس حق النقض ضد مشروع القرار (S/2024/255) بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006). لقد شكّل فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 أحد المعايير الذهبية لإجراء التحقيقات المستقلة والموضوعية في انتهاكات القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد استفادت كافة الدول الأعضاء من المعلومات الناشئة عن تلك التحقيقات. ومما يؤسف له أن الأمر لن يكون كذلك بعد الآن بفضل ما فعلته روسيا.

لقد حظي فريق الخبراء بالدعم بالإجماع على مدار 15 عاماً. وعلينا أن نسأل أنفسنا ما الذي تغير هذا العام؟ وقد حاولت روسيا، والصين في تعليل امتناعها عن التصويت، تبرير هذا التصرف (انظر S/PV.9591) عن طريق ربط الأمر بالجزاءات المستمرة التي تفرضها الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جراء سعيها غير المشروع إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وإنه لمن ذروة العبث أن يُقترح تقويض نظام الجزاءات المهم هذا في وقت تزداد فيه استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهوراً وزعزعة للاستقرار. بيد أن تلك مسألة جانبية، فمشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية فريق الخبراء لم يكن يركز على الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو حتى على أي من الجوانب السياسية لملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد أتيحت للصين وروسيا فرص كثيرة لمناقشة الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجلس، بما في ذلك من خلال العديد من القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية وحتى العناصر التي يُقترح تقديمها للصحافة على مدار العامين الماضيين. وكلا البلدين لا يدخران فرصة لتذكيرنا بمشروع قرارهما بشأن تخفيف الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي لم يجريا مشاورات بشأنه منذ أكثر من عامين.

وسمعنا أيضاً ادعاءات لا أساس لها من الصحة بأننا قد تسرعنا في هذا التصويت بطريقة أو أخرى، وذلك بعد ستة أسابيع من المفاوضات وتأجيل التصويت على اعتماد مشروع القرار مرتين. وقد سعينا، بصفتنا القائم على الصياغة، إلى اتباع نهج مدروس يتسم بالشفافية وشمول الجميع والمرونة. ويمكن ملاحظة ذلك بالفعل في النص نفسه الذي لم يُطرح للتصويت، للمرة الأولى منذ سنوات، على أنه تجديد تقني.

ومع ذلك، لا ينبغي للأعضاء أن يسلموا بكلامنا فحسب – فبمقدورهم أن يسألوا أعضاء المجلس الآخرين. فلا شك لدينا بشأن ما حدث هنا. لقد وجهت روسيا لأعضاء المجلس إنذاراً نهائياً سعت من خلاله إلى تحقيق إحدى نتيجتين. فإما أنها سعت إلى إسكات تحقيقات فريق الخبراء وتقاريره بشأن عدم امتثال روسيا لجزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك شراؤها أسلحة وقذائف تسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها في حربها العدوانية على أوكرانيا – وهو ما يشكّل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن – أو أنها سعت إلى التخلص من كافة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي جزاءات أثبتت روسيا أنها لا تهتم بإنفاذها. ولم يكن ينبغي أن تحظى أي من هاتين النتيجتين بالقبول.

لقد تحدى استخدام روسيا لحق النقض – بالتواطؤ مع الصين – تأييد 13 من أعضاء مجلس الأمن الـ 15 لمشروع القرار، بما في ذلك جمهورية كوريا واليابان اللتين تواجهان تهديداً خطيراً ومستمراً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتحرم تلك الممارسة الأخيرة لحق النقض كافة الدول الأعضاء من إمكانية الحصول على التقييمات والتحليلات والتوصيات المستقلة المستندة إلى الحقائق التي قدمها فريق الخبراء فيما يتعلق بتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المرتبطة بإحدى أكثر المسائل إلحاحاً في مجلس الأمن – وهي إحلال السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. والنتيجة – التي تحركها روسيا والصين – هي تجرؤ نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بفضل الدعم السياسي الذي يتلقاه من أصدقائه، على اتخاذ إجراءات ستزيد من تعريض الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة وخارجها للخطر. ولا توهن تلك النتيجة قدرة جميع الدول الأعضاء على التصدي لاستمرار تهديد الانتشار فحسب، بل وتقوض هيكل السلام والأمن في هذه المؤسسة.

وكانت تلك المرة الثانية التي تستخدم فيها روسيا حق النقض خلال العام الماضي ضد ولاية ترتبط بنظام لجزاءات الأمم المتحدة. وقد لا تكون الأخيرة. والواقع أن روسيا تهدد بالفعل بإنهاء المزيد من ولايات الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة، وهي ولايات تساعد مجلس الأمن في رصد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لردعها. لذلك فمن الأهمية بمكان أن نرفع أصواتنا جميعاً اليوم لدعم نظام عدم الانتشار ومعارضة محاولات التعتيم على المعلومات، ولا بد من أن نتقيد بالتزاماتنا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع كافة الدول الأعضاء لتعزيز تلك الأهداف والعمل بحسن نية في مجلس الأمن لتجديد ولايات الجزاءات وتنقيحها، عند الاقتضاء، من أجل النهوض بالسلام.

السيد لاغوريو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إن عقد هذه الجلسة العامة عملاً بالقرار 262/76 يعبر تماماً عن استعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان وإيجاد السبل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى تشجيع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على تحمل قدر أكبر من المساءلة عن أعمالهم. إن استخدام حق النقض تدبير يتم اللجوء إليه كملاذ أخير، وعندما يمارس الأعضاء الدائمون في المجلس حق النقض، فإن من المتوقع منهم أن يوضحوا كامل أسباب قيامهم بذلك. ولا يقوض تقديم هذا التفسير إلى الجمعية العامة سلطة المجلس؛ بل على النقيض من ذلك، يعزز العلاقة التكاملية التي ينبغي أن تكون قائمة بين الجهازين والتي تعزز الأمم المتحدة في نهاية المطاف وتضفي عليها المزيد من المصداقية.

يؤثر استخدام حق النقض على عمل مجلس الأمن، علاوة على عمل المنظمة ككل. لذلك فإن المجلس مسؤول قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن التصرف على نحو لائق ومسؤول في ذلك الصدد. وعليه، يشدد بلدي على أهمية إلغاء حق النقض، أو الحد من استخدامه على أقل تقدير. ولأكن واضحاً: ترى الأرجنتين أن استخدام حق النقض لا يُعرّض فعالية ميثاق الأمم المتحدة للخطر فحسب، بل ويهدد مستقبل منظمتنا ذاته. علاوة على ذلك، يجسد حق النقض واقعاً وسياقاً عفا عليهما الزمن إلى حد كبير. لتلك الأسباب، ما فتئت جمهورية الأرجنتين تعارض استخدام حق النقض، وهو موقف أعربت عنه في عدة محافل، بما فيها الجمعية العامة، لا سيما في المناقشات بشأن

إصلاح مجلس الأمن، وفي مجلس الأمن نفسه عندما شغل بلدي أحد مقاعده غير الدائمة.

وتقدر الأرجنتين العمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) في كفالة تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لذلك شدد وفد بلدي على أهمية تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة، نظراً لأن عمله، من خلال ما يصدره من تقارير عالية الجودة، أساسي للحفاظ على سلطة الهيكل المؤسسي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وعليه، فإنني أؤكد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية – الذي يعمل خارج نطاق جميع أنظمة الرقابة وأنظمة الضمانات المتعددة الأطراف – يشكّلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين. في ذلك السياق، تكتسي المساعدة التقنية التي يقدمها فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 أهمية حاسمة لتنفيذ كامل نظام الجزاءات. وفي ذلك الصدد، تأسف الأرجنتين لأن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد استخدم حق النقض مرة أخرى ضد مسألة بالغة الحساسية لدى المجتمع الدولي مثل مسألة تطوير أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.9591).

وأخيراً، تكرر الأرجنتين دعوتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية والامتثال لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد فرتشكوسكي (مقدونيا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف مقدونيا الشمالية بالغ الأسف لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع قرار (S/2024/255) لتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار كان من شأنه أن يمدد ولاية فريق الخبراء لمدة عام (انظر S/PV.9591). وامتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار ولكنها قدمت تفسيراً يدعم موقف روسيا. وسيسفر استخدام روسيا لحق النقض عن حلّ فريق الخبراء في 30 نيسان/أبريل، مما سينهي التقارير العامة التي تقدمها الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ جزاءاتها المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد قدم فريق الخبراء على مدى 15 عاماً تقييمات وتحليلات وتوصيات مستقلة وموضوعية ومبنية على الحقائق بشأن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكانت روسيا قد استخدمت حق النقض في العام الماضي أيضاً ضد مشروع القرار (S/2023/638) بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بالقرار 2374 (2017). والمقصود هو أن تلك التصرفات تضعف بشكل كبير هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة.

إن برامج الأسلحة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ويحول قرار روسيا باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/255 دون تلقي كافة الدول الأعضاء معلومات بالغة الأهمية حول وضع ذلك النظام. فكافة الدول الأعضاء تستفيد من التقارير الصادرة عن فريق الخبراء، وبدونها ستكون أقل قدرة على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة الإنسانية التي تعيشها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي نتيجة قرارها تحويل وجهة الموارد الشحيحة عن تلبية احتياجاتها الإنسانية والاقتصادية نحو برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية لا نحو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. تقوّض تلك الأعمال بشكل كبير جهود الأمم المتحدة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحد من تمتعنا جميعاً بالأمن. وبطبيعة الحال تقوض تلك الأنشطة النظام العالمي لعدم الانتشار، وبالتالي فإن جميع الدول الأعضاء لديها حق بل وعليها واجب المجاهرة بمناهضتها.

ومن المؤكد أن استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/255 ينبغي أن يشكّل مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء. فقد أصبحت العملية أقل شفافية بالنسبة لبعض البلدان، مثل بلدي،

التي لا تتوفر لديها آليات ومصادر أخرى لمتابعة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار. ويزداد تعرضنا جميعاً لأدوات الدعاية السياسية التي توظفها كافة الأطراف، مما يسفر عن حالة أكثر اضطراباً وخطورة. لذلك ندين بشدة استخدام روسيا لحق النقض الذي عرقل اعتماد مشروع القرار ونطالب بوضع حد لأساليب العرقلة في مجلس الأمن وندعو إلى التحلي بقدر أكبر من المسؤولية فيما يتعلق بحماية السلام والأمن الدوليين.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.68)، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

منذ عام 2009، اضطلع فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بدور حاسم في أداء مهام الرصد المستقل المستند إلى الحقائق وتقديم توصيات بشأن تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد كانت التقارير التي أعدتها اللجنة حاسمة لجميع الدول الأعضاء في إجراء تقييم نزيه ودقيق للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتثني رومانيا على العمل القيّم الذي قام به فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 وتأسف بشدة لفشل مجلس الأمن في تجديد ولايته (انظر S/PV.9591) بعد 14 عاما من الدعم المستمر بالإجماع.

وندين بشدة استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض، مما أدى إلى إسكات التحقيقات المستقلة والموضوعية التي تجريها اللجنة في انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن، والإبلاغ عنها. ولا نرى استخدام حق النقض هذا إلا باعتباره محاولة للتستر على عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا لاستخدامها في حرب روسيا العدوانية غير المبررة وغير المسوغة ضد أوكرانيا. ونكرر دعوتنا القوية لكل من روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لتلك الأنشطة التي تنتهك قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أيدتها روسيا نفسها حتى الآن، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن.

إن عواقب إنهاء نشاط فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 تقوض بشكل خطير تعددية الأطراف الفعالة وتهدد بتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. ولا يزال نظام عقوبات الأمم المتحدة نفسه قائما. غير أن قدرة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتصدي للأعمال المزعزعة للاستقرار ستتأثر بشدة. كما أنه يقوض الهيكل العالمي لعدم الانتشار وقد يشجع الأنشطة غير القانونية والتهرب من الجزاءات. ونشير إلى أنه يجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فورا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتخلى عن جميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بصورة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، وأن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة.

وفي الختام، نذكّر بأهمية تعددية الأطراف الفعالة، ونترقب أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين والإشراف بفعالية على تنفيذ قراراته. وتظل رومانيا ملتزمة بدعم التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأنشطة التي تضطلع بها لجنة القرار 1718.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الجلسة العامة بشأن استخدام حق النقض في أعقاب استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض في 28 آذار/مارس في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" (انظر S/PV.9591).

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا وقويا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/78/PV.68) ويود أن يضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

تأسف اليونان لفشل مجلس الأمن، في 28 آذار/مارس، في اعتماد مشروع قرار بشأن التجديد السنوي لولاية فريق الخبراء التابع للجنة

مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حقبة تتعرض فيها آليات أمننا الجماعي لضغوط، كان هذا الفشل خطوة أخرى تزيد من تقويض هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار العالمي. وتدعو اليونان إلى إجراء مناقشة متعمقة وشاملة داخل مجلس الأمن حول سبل تجنب استخدام حق النقض مرة أخرى في المستقبل. ومن هذا المنطلق، ينبغي اتخاذ خطوات حاسمة لتحسين أساليب عمل المجلس من أجل تعزيز كفاءته وشفافيته وفعاليته وخضوعه للمساءلة. وقد أسهم القرار 262/76 إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف بإحالة مسألة وقت استخدام حق النقض إلى الجمعية العامة، مما أتاح لعموم الأعضاء أن يكونوا على علم أفضل بخلفية استخدام حق النقض وربما ببعض الأسباب المنطقية وراء استخدامه.

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، قدم الفريق تقييمات وتحليلات وتوصيات مستقلة وموضوعية ومستندة إلى الوقائع، لها أثرها على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطوال تلك السنوات الخمسة عشر، قام الفريق بفحص الأدلة، وتبادل الآراء، والتوصل إلى توافق في الآراء، وتقديم تقارير موضوعية ومستقلة. وكانت تقارير الفريق مصدرا بالغ الأهمية للمعلومات لجميع الدول الأعضاء والجمهور على نطاق أوسع الذين يتطلعون إلى فهم أفضل لأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التهرب من الجزاءات وانتهاكها حتى يتسنى لهم المساعدة في منع الانتشار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتستفيد كل دولة عضو من تقارير الفريق، وبدونها ستكون الدول الأعضاء أقل قدرة على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. ودعونا لا ننسى أن المعلومات التحليلية الواردة في آخر تقارير الفريق كشفت عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة التي تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1695 (2006) و 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وفي هذا الصدد، يدعو بلدي جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لجميع تلك القرارات.

وفي الختام، نؤكد أن اليونان، باعتبارها عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة ومؤيدا ثابتا لتنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بأكمله، ستواصل التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات الذي لا يزال ساريا.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

إن الغرض من القرار 262/76 هو زيادة المساءلة عند استخدام التصويت السلبي من جانب عضو دائم في مجلس الأمن، وليس إدانته على نحو ما فعلنا في كثير من الأحيان مؤخرا. فقد تأتي أيام يمارس فيها حق النقض للنهوض بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولكننا لسنا بصدد مثل هذه الحالة اليوم. لقد أدى التصويت السلبي الذي أدلى به الاتحاد الروسي في 28 آذار/مارس (انظر S/PV.9591) إلى وقف تجديد ولاية فريق الخبراء المعاونين التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبدون تقييمات الفريق، يصبح من الصعب، إن لم يكن من غير الممكن، أن تحصل جميع الدول الأعضاء على المعلومات اللازمة للامتثال لقرارات المجلس. وبالتالي فإن ذلك يقوض الجهود الحاسمة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، مما يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. كما ناقشنا في الأسابيع الأخيرة استخدام الولايات المتحدة لحق النقض لمنع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء استجابة للأزمة الإنسانية في قطاع غزة. والقاسم المشترك في تلك المناقشات الأخيرة هو تزايد عجز المجلس عن إنفاذ قراراته.

إن أحد الجوانب المحورية في ولاية مجلس الأمن يتمثل في أن قراراته ملزمة، على نحو ما جاء في المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وخطر فقدان لجنة القرار 1718 إمكانية الوصول إلى رؤى فريق الخبراء يؤدي إلى تضاؤل الطبيعة الملزمة لقرارات المجلس. وينطبق ذلك بالمثل على القرار 2728 (2024)، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان وقوبل بموجة من الأمل المتجدد في الأمم المتحدة على مستوى العالم، لا سيما من قبل شعب كينيا. ومع ذلك، وبعد اعتماد القرار مباشرة، أكد متحدث باسم الولايات المتحدة أنه غير ملزم (انظر S/PV.9586)، ليساويه بذلك فعليا بقرارات الجمعية العامة السابقة. إن عدم الرغبة في تنفيذ قرارات المجلس، إلى جانب تآكل الآثار الملزمة لقراراته، إذا ما تُركت دون

رادع، فإنها تهدد بتحويل مجلس الأمن بشكل دائم إلى كيان هزيل، مما يجسد انعكاسا للجمعية العامة، ليس في نطاقها، ولكن في قدرتها الضئيلة على التكليف باتخاذ إجراءات. ومثل هذا التحول من شأنه أن يجعله نسخة أصغر وأقل اتساما بالديمقراطية وأقل شرعية مما صُمم ليكون عليه، الأمر الذي يقوض دوره وسلطته الفريدة في الشؤون الدولية ويترك النزاعات الحرجة، مثل الحرب في أوكرانيا والجهود في إحراز تقدم في القضية الفلسطينية، دون حل.

وترى العديد من الدول الأعضاء أن وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب سيعزز التوازن والاستقرار. غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدول الكبرى – لا سيما تلك التي تملك حق النقض في مجلس الأمن – مستعدة لقبول التسويات الصعبة والالتزام بميثاق الأمم المتحدة. وبالفعل، فإن الحكمة التي تم التوصل إليها بشق الأنفس في مؤتمر يالطا عام 1945، والتي تعترف بالتسوية كأساس للأمن الجماعي، هي ما يسر إنشاء الأمم المتحدة والتزامها بحماية جميع الشعوب من ويلات الحرب.

ومن المؤسف أننا بهذا المعدل نكون أقرب إلى نظام بائس متعدد الأقطاب، يعمل فيه حق النقض وعدم تنفيذ قرارات المجلس على تيسير انتشار أسلحة الدمار الشامل والفظائع الجماعية وانتهاكات السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ولمنع الانزلاق نحو الإخفاقات التي حلت بعصبة الأمم، من الأهمية بمكان أن يشرع "ميثاق المستقبل" في إعادة تقييم استخدام حق النقض، بما يضمن دعمه المستمر لولاية مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، يتعيّن على الأعضاء الدائمين أن يرتقوا لمستوى متطلبات اللحظة الراهنة من خلال تحديد المشاريع التعاونية ومتابعتها، لا سيما بالتأكيد على الطبيعة الملزمة لقرارات المجلس وحمايتها. وعلى هذا الصعيد، ما من قضية أفضل من منع نشوب حرب نووية. وقد تكون إعادة التفاوض بشأن تجديد ولاية فريق خبراء لجنة القرار 1718 قبل انتهاء سريانها في 30 نيسان/أبريل هي نقطة البداية الجيدة.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع بشأن البند 63 المتعلق باستخدام حق النقض في مجلس الأمن، وهو ثاني اجتماع يعُقد خلال فترة أربعة أيام فقط نظرا لتزايد وتيرة استخدام حق النقض من قبل عضو دائم مؤخرا.

ولهذا، وكما ذكرنا في السابق، نرى أن مثل هذه الاجتماعات تشكل فرصة هامة للدول الأعضاء لمواصلة النظر في الحالات التي تستدعي حق النقض ولا تتعارض مع المسؤولية الرئيسية للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين. وتعتبر هذه النقاشات أداة لضمان الشفافية ولإطلاع مجلس الأمن على آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكونه يتخذ قرارات بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في إطار مسؤولياته الرئيسية.

إن الأعمال التصعيدية المستمرة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، مما يستوجب من المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، اتخاذ إجراء حازم إزاء هذه المسألة الخطيرة. وبناء على ذلك، نحث أعضاء مجلس الأمن على الانخراط في حوار بناء بشأن هذا الملف الهام، والاتفاق على الخطوات المقبلة مع مراعاة جميع الشواغل المشروعة لجميع الدول الأعضاء وبما يستجيب لإرادة المجتمع الدولي تجاه الحفاظ على الأمن المشترك.

وتكتسي هذه المسألة أهمية عاجلة في ظل استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير واختبار الأسلحة النووية والقدرات العابرة للقارات بوتيرة تثير قلقا بالغا. وعليه، نحثها على وقف أنشطتها غير القانونية والخطيرة والاستفزازية، ولامتثال لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. كما ندعوها إلى تفعيل مسار كامل، قابل للتحقق، ولا رجعة فيه لنزع سلاحها النووي، بما في ذلك العودة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي دون تأخير، لضمان تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وأخيرا، نود التأكيد هنا على أهمية الحوار والدبلوماسية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشركاء الإقليميين والدوليين. ذلك هو السبيل الأفضل للمضي قدما، خاصة في ضوء الأوضاع الإنسانية، ومن أجل العودة إلى الحوار مع الأمم المتحدة، وتمكين المنظمات الإنسانية من العودة إلى البلد في أقرب وقت ممكن.

السيد سوبيرون غوزمان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): منذ اعتماد القرار 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، أصر وفد بلدنا على أن مجلس الأمن لا يمكن أن يقتصر نشاطه على تقديم تقارير خاصة في الحالات التي استخدم فيها حق النقض فقط. ونؤكد من جديد وجهة نظرنا بأن ذلك سيكون نهجا مقيدا وانتقائيا بشكل واضح لما ينص عليه الميثاق في هذا الصدد في الفقرة 1 من المادة 15 والفقرة 3 من المادة 24. ومن المؤسف أنه في مجلس الأمن، بدلا من معالجة شواغل الدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة المتعلقة بالمسائل التي تهمها مباشرة، يستمر اتخاذ إجراءات قسرية بشأن مشاريع القرارات حين تظل هناك خلافات كبيرة بشأن محتواها ونطاقها.

إن نموذج الولايات المتحدة القائم على الجزاءات وسياستها القائمة على ممارسة أقصى قدر من الضغط يشكلان عقبتين أمام عملية الحوار بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية وتزيدان من حدة التوترات والمشاكل الأمنية في المنطقة. وندين بشدة التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني لشعبها. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأعمال لا تسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي بل تزيد من تعقيد الوضع المتوتر في المنطقة.

ونؤيد مسألة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي إخلاء كاملا، دون تدخل أجنبي، مع الاحترام الكامل لمبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول المعنية ومع التقيد الصارم بمبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ونؤكد من جديد التزام كوبا بالسلام وبالعمل المتعدد الأطراف. فالسبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية هو الانخراط في حوار ومفاوضات تهدف إلى التوصل لحل سياسي دائم ومراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيدة كانو فرانكو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نجتمع هنا، متحدين في التزامنا بدعم مبادئ الأمم المتحدة، لا سيما في مواجهة التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار وانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة لقرارات مجلس الأمن.

إن استخدام الاتحاد الروسي مؤخرا لحق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن (S/2024/255) بتجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يشكل انتكاسة خطيرة في جهودنا الجماعية للحفاظ على نظام عدم الانتشار والتصدي لانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة لقرارات مجلس الأمن.

إن ولاية فريق الخبراء تكتسي أهمية حاسمة في رصد وتوثيق الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن. وقد كان لعمل الفريق دور فعال في تسليط الضوء على الوسائل المحنكة التي يستخدمها هذا البلد للتهرب من الجزاءات. ومن خلال تجديد ولاية فريق الخبراء، أثبتنا التزامنا بإنفاذ نظام الجزاءات ومنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مواصلة تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف.

وتشكل انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية، تهديدا عالميا ومتناميا للأمن الدولي ونظام عدم الانتشار. فالأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تقوض سلطة مجلس الأمن فحسب، بل وتعرض استقرار المنطقة بأسرها للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض الذي حال دون تجديد ولاية فريق الخبراء أمر مقلق للغاية ويقوض مصداقية المجلس في إنفاذ الامتثال لقراراته.

ولا ينبغي استخدام حق النقض لتغليب المصالح الوطنية على المصالح الجماعية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين. فهذه الإجراءات تشكل سابقة خطيرة وتعيق قدرة المجلس على معالجة أزمات الانتشار النووي بفعالية.

وندعو الآخرين إلى الإصرار على تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية. وهذه خطوة حاسمة في الحفاظ على نظام عدم الانتشار وضمان السلام والأمن الدوليين. فلنعمل معا لضمان أن تظل الأمم المتحدة منبرا قويا وفعالا للتصدي للتحديات العالمية. ولنجدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 ونبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، بل سيسترشد بدلا من ذلك بالسعي الجماعي نحو عالم أكثر أمنا للجميع.

السيدة بيشاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): يجب أن تضطلع الجمعية العامة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، بدور إيجابي وبنّاء في عملية السعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات بين الدول.

وتعتقد نيكاراغوا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات لتهدئة ومنع تصعيد أي حالة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتشدد حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا على تمسكها بمبادئ السلام والتضامن واحترام القانون الدولي وحق شعوب العالم في التنمية والعيش في سلام. وكشعب محب للسلام ويحترم القانون الدولي، فإننا لا نعترف أو نقبل بمبادرات أو آليات أو محاولات أخرى لانتهاك سيادة الدول. وفي هذه الحالة، نشير إلى فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، الذي اتسم عمله بالاستقطاب والانتقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نقدر للاتحاد الروسي جهوده ومقترحاته التي قدمها في مجلس الأمن لمراجعة موقفنا من التدابير التقييدية. وقد رفض الغرب هذه المقترحات. ونقدر أيضا التوضيح الذي قدمته روسيا بشأن هذه المسألة، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، حيث أكدت بوضوح أن فريق الخبراء هذا قد تخلى عن جميع معايير الموضوعية والحياد التي ينبغي أن تكون من السمات الأساسية لولايته.

ومن الواضح أن الغرب يستخدم مثل هذه المجموعات وغيرها من الآليات لمواصلة تطبيق سياسته العدوانية والانتقائية ضد البلدان النامية، وتطبيق تدابير أحادية الجانب لا تسهم في جهود حل النزاعات والتوترات الدولية. ونشير إلى أن تلك البلدان الغربية هي المسؤولة عن تقويض كل الجهود المبذولة في مجلس الأمن للتفاوض بحسن نية، مما يعرض صون السلم والأمن الدوليين لخطر شديد.

ولذلك، فإننا نعترف بمقاومة وثبات شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي استطاع أن يواصل الحياة بكل مظاهرها، رغم الحصار الجائر للتدابير أو الاعتداءات الأحادية والقسرية وغير القانونية المسماة بالجزاءات. ونعترف أيضا بالحق في السيادة والثقافة والحياة على أساس المسارات التي يختارها بحرية كل بلد وشعب في العالم، وبحق الشعوب في حماية أمنها والدفاع عن السلام.

وستواصل حكومتنا للمصالحة والوحدة الوطنية حث الأطراف المعنية على العودة إلى طريق الحوار والتفاوض بغية تهدئة الحالة وإيجاد حل سلمي في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن والرفاه والتنمية وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية الكبرى.

السيد تشوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشدد على أن كرواتيا تدين بشدة تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بصورة غير مشروعة، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ومن الضروري أن يكون مجلس الأمن قادرا على الوفاء بولايته ومتابعة تنفيذ القرارات القائمة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو فعال. ومن هذا المنطلق، فإن ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) وتقاريرهم العلنية أداة قيمة لمتابعة أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة تهربا من الجزاءات.

ولهذا السبب، تأسف كرواتيا لقرار الاتحاد الروسي استخدام حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/255، بشأن تمديد التجديد السنوي لولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718. إن هذا القرار سينهي 14 عاما من التقارير المستقلة والموضوعية والقائمة على الوقائع عن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ نظام

الجزاءات. وعلاوة على ذلك، فإنه سيؤدي إلى انتكاسة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وذلك هو أساس علاقاتنا المتبادلة.

والواقع أن حق النقض هذا سيؤثر على قدرة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والتصدي للأعمال غير القانونية والمزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يعرض السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا وما وراءها للخطر.

إن قرار روسيا استخدام حق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 لن يجعل من شبه الجزيرة الكورية مكانا أكثر أمنا للعيش، ولن يسهم في تحسين معيشة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل سيزيد من إضعاف النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يواجه بالفعل عددا كبيرا من التحديات. وبالتالي، فإن حق النقض هذا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ومصدر قلق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في الختام، ترى كرواتيا أن عدم تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 خطوة مؤسفة للغاية إلى الوراء في سعينا المشترك لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): تحيط حكومة مالي علما بحق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي (انظر S/PV.9591) بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد ساعد هذا الفيتو في إنهاء نظام دولي غير مستقل أومحايد. ومالي لها تجربة مؤسفة في هذا الصدد، ونود أن نكرر امتناننا اللامتناهي للاتحاد الروسي لإنهاء نظام الجزاءات المفروضة على بلدنا في آب/أغسطس 2023 (انظر S/PV.9408).

وعلاوة على هذا الإجراء، الذي جاء في الوقت المناسب، فقد حان الوقت لإعادة النظر في مسألة نظم الجزاءات، ككل. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. لقد آن الأوان لرفض النهج الأحادية الجانب والعدوانية. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز الحوار والتشاور بين الأطراف المتضررة من نظام الجزاءات لضمان تعاونها الكامل. ومالي ترفض تسييس مسألة الجزاءات واستغلالها كأداة. وينبغي ألا تقوض الجزاءات أبدا المساواة في السيادة أو السيادة أو السلامة الإقليمية للدول. كما ينبغي ألا تُتخذ نظم الجزاءات ذريعة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، يجب ألا تؤدي الجزاءات إلى عواقب إنسانية سلبية على سكان البلدان المتضررة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة.

وطُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل للتو.

إنني أرفض رفضا قاطعا الاتهامات المشينة والتي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي. فالنظام الإسرائيلي مشهور بما يرتكبه من فظائع وما يتبعه من سياسات الفصل العنصري ضد شعب فلسطين والمنطقة بأسرها، ولا يمكنه إخفاء أعماله الوحشية المستمرة في فلسطين أو تحويل الانتباه عن أنشطته الخبيثة التي طال أمدها في المنطقة من خلال توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها أحد الموقعين الأصليين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت ولا تزال مؤيدا قويا للقضاء التام على الأسلحة النووية. وفي عام 1974، اقترحت إيران فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين، عملت جاهدة على تنفيذ تلك المبادرة النبيلة. ويشعر

بلدي، شأنه شأن العديد من البلدان في الشرق الأوسط، بقلق بالغ إزاء سياسة إسرائيل الخطيرة المتمثلة في سعيها لامتلاك قدرات أسلحة الدمار الشامل وتورطها المباشر في أنشطة إرهابية في بلدان أخرى. ووفقا لتقارير متعددة، تتألف الترسانة النووية للنظام من 400 رأس نووي، بما في ذلك الأسلحة الحرارية النووية. وقد طور أسلحة كيميائية وبيولوجية ولديه إمكانية الوصول إلى جميع منظومات إيصال أسلحة الدمار الشامل. وكثيرا ما هدد دول المنطقة بإبادتها نوويا. وقد رفض النظام الإسرائيلي الالتزام بأي من نظم نزع أسلحة الدمار الشامل أو تحديدها، ورفض الدعوات الدولية المتكررة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول اتفاق الضمانات الشاملة وإخضاع برامجه النووية لعمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المثير للسخرية أن يسيء ممثل النظام الإسرائيلي استغلال هذه الفرصة لاتهام الآخرين بلا خجل.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في أيدي ذلك النظام الإجرامي هي المصدر الحقيقي للرعب وانعدام الأمن والدمار الذي يعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر. ونهيب بالمجتمع الدولي إدانة النظام الإسرائيلي وإجباره على التقيد بالنظم الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 63 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

تقارير المكتب

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مشروع المقرر A/78/L.58، المعمم في إطار البند 17 من جدول الأعمال، المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 17 من جدول الأعمال في جلستها العامة الخمسين المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر A/78/PV.50). ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 17 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 17 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 17 من جدول الأعمال (*تابع*)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

مشروع قرار (A/78/L.58)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2023 (انظر A/78/PV.2) إحالة البند 17 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من اتخاذ إجراء على وجه السرعة بشأن هذه الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 17 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 504/78 باء).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.58.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بويانوفر (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): يقدم هذا البيان، المتعلق بالفقرتين 1 (أ) و 1 (ب) من منطوق مشروع القرار A/78/L.58، في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وسيوزع هذا البيان أيضا على الدول الأعضاء.

سيشكل الطلب الوارد في الفقرتين 1 (أ) و 1 (ب) من منطوق مشروع القرار إضافة إلى عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة التواصل العالمي ومكتب تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في عام 2025، ويستلزم احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 600 392 دولار في عام 2025. كما ترد في مرفق هذا البيان تقديرات مفصلة للتكاليف والافتراضات التي تستند إليها هذه الاحتياجات.

وبناء على ذلك، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.58، فإن الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة بمبلغ 200 276 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ 500 91 في إطار الباب 28، الاتصالات العالمية، ومبلغ 900 24 في إطار الباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.58، المعنون "طرائق إضافية لعقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.58؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار 271/78).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 17 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 16/45.